تحمّس الاردن، الذي لم يشترك في حرب تشرين الاول ( اكتوبر )، لجهود التسوية الاميركية، متطلعاً الى استعادة سيادته في الضفة الفلسطينية المحتلة، وحضر الجلسة الافتتاحية لمؤتمر جنيف، في ٢١ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٧٣، وتهيّأ لاجراء مفاوضات مع اسرائيل من طريق كيسنجر، على غرار مفاوضات فصل القوات على الجبهتين، المصرية والسورية. وحدّد الاردن رؤيته الى الحل بأن تنسحب اسرائيل من الضفة وتعيدها الى الادارة الاردنية، مقابل ترتيبات وضمانات أمنية لاسرائيل تتضمّن عدم انسحابها من مناطق ومواقع معيّنة، والقبول بوضع خاص بالقدس، مختلف عن الوضع الذي كان قائماً قبل حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧. وانطوت الرؤية تلك، أيضاً، على تخيير سكان الضفة بين البقاء كجزء من الاردن أو التمتّع بحكم ذاتي في اطار المملكة الاردنية. واصطدم هذا المشروع، من ناحية، بعدم اهتمام اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية بتسوية على الجبهة الاردنية كاهتمامهما بعملية فصل القوات في سيناء والجولان، ومن ناحية أخرى بمعارضة منظمة التحرير الفلسطينية التي تبنّت ثلاثة من كبرى فصائلها، هي «فتح» والجبهة الديمقراطية و«الصاعقة»، شعار اقامة سلطة وطنية فلسطينية مستقلة في الضفة وقطاع غزة، بعد انسحاب اسرائيل منهما[٥٣].

ويبدو ان الملك حسين قد حصل على وعد من كيسنجر بتسهيل مهمّة اعادة الضفة الفلسطينية، بعد الانتهاء من اتفاقيات الفصل مع مصر وسوريا، على ان يتولّى الملك مهمّة اقناع الدول العربية الاخرى بدعم مشروعه وابعاد منظمة التحرير الفلسطينية من عملية التسوية. فبعد اجتماع مطوّل عقده الملك في عمّان مع كيسنجر، في مطلع آذار (مارس) ١٩٧٤، وتمّ الاتفاق فيه على احباط محاولات اقامة حكومة فلسطينية في المنفى[٥٤]، قام الملك حسين، في اوائل نيسان (ابريل)، بزيارة لكل من مصر وسوريا والسعودية، تلت ايفاده مبعوثين عنه الى الرياض والقاهرة ودمشق والكويت وبيروت، سعى فيها الى اقناع الحكومات العربية في تلك الدول بالتقليل من دعمها لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبعدم اعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، لتسهيل جهود التسوية، وتشجيع اسرائيل على الانسحاب من الضفة الفلسطينية[٥٥].

استشاطت فصائل الثورة الفلسطينية غضباً لتحركات العاهل الاردني، الذي كان زار واشنطن في آذار (مارس) وتباحث مع الرئيس الاميركي، ريتشارد نيكسون، حول مستقبل الضفة الفلسطينية؛ ورأت الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني ان النظام الاردني «يتآمر، الآن، في مرحلة تنسيق كامل، مع الصهيونية والامبريالية، بهدف تصفية، وطمس، الشخصية الوطنية الفلسطينية، والعودة الى الاستبداد بشعبنا في الارض المحتلة بأي ثمن. ولمواجهة ذلك، لا بدّ من تشديد النضال لعزل هذا النظام، وتأكيد رفض مشروع المملكة العربية المتحدة، واقامة حكم وطني ديمقراطي في الاردن»[٥٦]. ومع ذلك، أفلح الملك حسين في كسب الرئيس المصري، السادات، الى جانبه. ففي ختام زيارة قام بها الملك للقاهرة، في ١٦ ـ ١٨ تموز ( يوليو )، أُصدر بيان مشترك تضمّن الدعوة الى تحقيق اتفاقية لفك الارتباط على الجبهة الاردنية، وعدم اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للفلسطينيين المقيمين في الاردن[٥٧]؛ وهو ما قوبل بردّ فعل غاضب من المنظمة، التي أصدرت بياناً، في ٢١ تموز ( يوليو )، أكدت فيه ان الشعب الفلسطيني «وحدة غير قابلة للقسمة، أو التجزئة»، ورفضت فك الارتباط على الاراضي الفلسطينية[٥٨]؛ وعقدت لجنتها التنفيذية دورة اجتماعات طارئة، صدر عنها، في ٢٤ تموز ( يوليو )، بيان اعتبر ان البيان المصري ـ الاردني «ينتقص من حق شعبنا الفلسطيني في تقرير مصيره وسيادته الكاملة على أرض وطنه، ويمسّ وحدة تمثيله»، و«يمثّل خروجاً على الاجماع العربي الرسمي، والشعبي، الذي أقرّ بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي